اللاجئون الفلسطينيون والادعاءات الصهيونية ضدهم

د.عدنان حسين عياش
أستاذ التاريخ المشارك
جامعة القدس المفتوحة/فرع سلفيت

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع اللاجئين الفلسطينيين والادعاءات الصهيونية ضدهم خاصة تلك المؤامرات الصهيونية والاستعمارية التي رافقتها المجازر وعمليات الطرد العسكرية والتطهير العرقي ، وكان نتيجة ذلك أن نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقبعون في مخيمات اللجوء والغربة، إذ دأب الساسة والمؤرخون الاسرائيلون على ترديد ادعاءات واهية وزائفة حول هجرة الفلسطينيون وخروجهم من أراضيهم، وما زالت تتنكر لحقهم في العودة إلى أراضيهم وديارهم طبقا للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة.

المقدمة:

أربعة وستون عاما مضت على اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات ، كانت حصيلة المؤامرات الصهيونية والاستعمار التي رافقتها المجازر وعمليات الطرد العسكرية والتطهير العرقي التي نتيجتها نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقبعون في مخيمات اللجوء والغربة، إذ قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على نهب أملاكهم وبيوتهم ،ودمرت قراهم وصادرت أراضيهم وما زالت تتنكر لحقهم في العودة إلى أراضيهم وديارهم طبقا للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة الذي ارتبط شرط قبول إسرائيل بنص القرار بقبولها عضوا في الأمم المتحدة ، وحتى يومنا هذا لم تلتزم إسرائيل بهذا القرار بالرغم من القرارات الدولية المتعاقبة كما ذكرنا ،فالإسرائيليون والصهاينة دائما يرددون ويدّعون أن ما حدث عام ١٩٤٨م "هو أن الزعماء العرب طلبوا من الفلسطينيين مغادرة قراهم ومدنهم مؤقتا ريثما تقوم الجيوش العربية بالقضاء على الدولة اليهودية الوليدة ، فاستجاب عدد كبير من الفلسطينيين لهذا الطلب، وخرجوا بمحض إرادتهم،ظانين أنهم سيعودون إلى بيوتهم بعد فترة وجيزة ، ولكن الجيوش العربية فشلت في مهمتها، فطالت فترة الانتظار حتى أصبح الفلسطينيون لاجئين". بهذه العبارات يتشدق الساسة الإسرائيليون دائما في كل ندواتهم ومؤتمراتهم وورشات العمل التي يقومون بها لنقض أحقية اللاجئين في العودة ، حتى أصبح هذا الكلام متأصلا في الدعاية الإسرائيلية الصهيونية ، وبالمقابل فإن الكتاب والمؤرخين العرب عامة والفلسطينين خاصة ومن يناصرهم يفندون هذه الادعاءات ويدعون إلى إيجاد حل جذري لعودة هؤلاء الذين هجروا من ديارهم والذين اضطروا وأرغموا على ذلك، حيث الأدلة الوثائقية

تدحض بصورة قطعية مزاعم القادة الصهاينة وخير دليل على ذلك ما ذكره الكونت برنادوت في تقرير له "أن رحيل اللاجئين الفلسطينيين نتج عن الذعر والهلع الذي كان سببه القتال والهجوم على مجتمعاتهم، وبسبب الإشاعات عن أعمال إرهابية من قتل وطرد".

هذا وستعالج هذه الدراسة موضوع اللاجئين والادعاءات الصهيونية الكاذبة بثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف باللاجئ الفلسطيني وأماكن اللجوء، وهل العودة ممكنة؟

المبحث الثاني: الإرهاب اليهودي

المبحث الثالث: الادعاءات الإسرائيلية الكاذبة واعترافات المؤرخين اليهود باستخدام العنف والقتل لطرد الفلسطينيين من ديارهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه؛ فالقضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، تحتل مكانا بارزا على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي. وتعود اهمية الدراسة كذلك الى التعرف على اولئك الذين اغتصبوا الارض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين وأقاموا دولة لهم عليها بعد قتل وتدمير وإرهاب.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأعداد الهائلة من المهجرين عن أرضهم وترفض اسرائيل عودتهم إلى ديارهم، وكذلك تكمن المشكلة في أن هذه القضية أصبحت قضية لاجئين وليست قضية أصحاب حق سلبت أراضيهم وانتهبت.

أهداف الدراسة

تسليط الضوء على أساليب الاحتلال في تهجير وقتل المواطن الفلسطيني ويكمن الهدف من الدراسة في:

١ .إلقاء الضوء على مشكلة اللاجئين الذين شتتوا في بقاع الأرض.

٢ .دراسة الحلول الناجعة والحقيقية لعودتهم.

فرضيات الدراسة

من المفترض أن تعالج الدراسة:

* موضوع انتهاب الأرض وطرد أصحابها الحقيقيين الفلسطينيين.

*التعرف على المجازر التي قامت بها بعض المنظمات الإرهابية الصهيونية لطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم والسيطرة عليها.

*التعرف على اعترافات المؤرخين اليهود لكيفية طرد السكان العرب من مساكنهم وأراضيهم.

المبحث الأول: التعريف باللاجئ الفلسطيني وأماكن اللجوء، وهل العودة ممكنة؟

من هو اللاجئ الفلسطيني:

تعود جذور قضية اللاجئين إلى مرحلة أبعد من حرب عام ١٩٤٨، حيث فكرة تهجير الفلسطينيين من ديارهم تتزامن مع فكرة توطين اليهود في فلسطين١.

ينص التعريف الصادر عن دائرة شؤون اللاجئين، بمنظمة التحرير الفلسطينية، على: {أي شخص كان في ١٩٤٧/١١/٢٩ أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في ١٩٢٥/٧/٢٤، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة إسرائيل، وذلك بين ١٩٤٨/٥/١٥ – ١٩٤٩/٧/٢٠ ، وأجبر على ترك مكان إقامته بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية ، والذي كان خارج مكان إقامته في ١٩٤٧/١١/٢٩ ، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب أو الإجراءات الإسرائيلية وفقد مصدر رزقه حتى ١٩٤٨/٧/٢٠ ، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة، وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية ، ونسل اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أم لا}.

أما تعريف اللاجئ الفلسطيني في قرار (١٩٤): فقد ورد في قرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ جاء في ذلك القرار بأن اللاجئ الفلسطيني: "هو الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في عام (١٩٤٨)، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته".(٢)

*بناء على ما ورد سابقا فإن اللاجئين الفلسطينيين وحسب التعريفات المختلفة يقسمون إلى التصنيفات الآتية:

لاجئون يقيمون خارج المخيمات في الدول المجاورة.

اللاجئون الذين يقيمون خارج المخيمات في داخل الوطن.

اللاجئون الذين يقيمون في المخيمات في خارج الوطن.

اللاجئون الذين يقيمون في المخيمات داخل الوطن.

المهجرون داخليا، الذين أجبروا على ترك بلداتهم وقراهم وانتقلوا للعيش في أماكن أخرى(٣)يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين بحسب إحصائيات فلسطينية نحو ٤ ملايين و٦٠٠,٠٠٠ ألف نسمة موزعين على الأردن ولبنان وسورية وقطاع غزة والضفة الغربية.

بلغ عدد المخيمات الفلسطينية التي تعترف بها (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية والدول العربية (٥٨) مخيماً، تأسست غالبيتها بين الأعوام (١٩٥٠_١٩٤٨)، إذ تتوزع بواقع(١٢) مخيماً في لبنان، و(١٠) مخيمات في الأردن، و(٩) مخيمات في سوريا، و(٢٧) مخيماً فيالأراضي الفلسطينية، موزعه بواقع (١٩) مخيماً في الضفة الغربية، و(٨) مخيمات في غزة. ويقدر عدد المخيمات غير الرسمية (لا تديرها الاونروا) بـ(١٧) مخيماً على الأقل في مختلف

المناطق٤.

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الشتات ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة وقاسية، ويعيشون في مساكن ضيقة ومتلاصقة، فيما يتلقون المساعدات الإنسانية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا. "

ويتركز العدد الأكبر للاجئي فلسطين في الأردن؛ إذ يمثلون أكثر من ٤٠% من مجموع اللاجئين، فيما تمكث نسبة ٣٨% في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتوزع نسبة ١٠% في لبنان وسورية، فيما هاجر آخرون إلى أوروبا والدول الغربية.

وفي ظروف في منتهى الصعوبة والتعقيد تسير حياة مخيمات اللجوء الفلسطيني في الخارج. ومن أبرز هذه الدول:

أولاً: الأردن

يتمركز العدد الأكبر من الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في الأردن، حيث يقدر عددهم بأكثر من (٢,٦٠٠,٠٠٠) نسمة ، يشكّلون أكثر من ٦٠% من سكان البلاد. وحسب سجلات الأنروا، فإنّ نحو (١.٦٣٩.٧١٨) شخص مسجلون، ونحو ١٨% من هؤلاء اللاجئين يقيمون في المخيمات التي تشرف على أمورها الصحية والتعليمية وكالة الغوث الدولية المنبثقة من هيئة الأمم المتحدة.

يعيش هؤلاء في عشرة مخيمات فلسطينية موزعة في الأردن، تأسس أربعة منها في عام ١٩٤٨م، أما بقية المخيمات فقد افتتحت في عام ١٩٦٧.

ويضم الأردن في ربوعه عشرة مخيمات فلسطينية، تنتشر في خمس مناطق حسب تقسيمات "الأونروا"، هي: منطقة عمّان، الزرقاء، إربد، جرش، البلقاء.

معظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن جاؤوا من المناطق الوسطى قبل عام ١٩٤٨م. ويقيمون في مخيم الحسين، مخيم الوحدات، ومخيم البقعة وهي المخيمات الثلاثة الرئيسية المقامة في مركز عمّان العاصمة الأردنية، وهذه المخيمات الثلاثة تؤوي أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ فلسطيني، أي بنسبة ١٠% من المجموع الكلي للاجئين الموجودين في الأردن. وحصل معظم الفلسطينيين على الجنسية الأردنية التي أعطتهم كل الحقوق المدنية والسياسية.

ثانياً: لبنان

حسب تقارير (الأونروا)، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، فإنه في عام ٢٠٠٤ يعيش في لبنان ٣٩٦٨٩٠ لاجئاً فلسطينياً يتوزعون على ١٢ مخيماً تعترف بها الجهات الرسمية، وفي عدد من المدن والتجمعات الأخرى. ويعاني هؤلاء اللاجئون مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة؛ وهم ممنوعون من العمل في لبنان بموجب القرار ١/٢٨٩ لسنة ١٩٨٢، وممنوعون من التملك بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في ٣١/٣/٢٠٠١، فيما

تكتظ مدارسهم بالتلاميذ (معدل ٥٧. ٣٥ تلميذاً في الغرفة الواحدة)، وتتردى أوضاعهم الصحية باستمرار.

وتنتشر المخيمات الفلسطينية في خمس مناطق في لبنان، هي: منطقة طرابلس، بيروت، صيدا، صور، ثم منطقة البقاع.

ولبنان هو من أكثر البلدان تطرفاً في عدم منح الفلسطينيين حقوقهم السياسية والمدنية، ونتج من ذلك حرمان اللاجئين ممارسة أكثر من ٧٠ مهنة، وصارت البطالة هي السائدة في أوساط الفلسطينيين، فضلاً عن التهميش الاقتصادي، والتهميش المؤسساتي، والتهميش المكاني (حصرهم في مخيمات محددة)، هذا بالإضافة إلى أن الفلسطينيين في لبنان يعاملون معاملة الأجانب.

ثالثاً: سوريا

استقبلت سورية عدداً لا بأس به من اللاجئين الفلسطينيين، معظمهم من سكان شمال فلسطين، لقربها منهم.

يقطن نحو (٢٨%) من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سورية (١٠٩.٤٦٦) لاجئاً كما تشير إحصاءات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في عشرة مخيمات، وتعود الأصول الاجتماعية للاجئين في سورية إلى مدن صفد، حيفا، وطبريا، وعكا، ويافا، والناصرة والقدس، والرملة، واللد، وبيسان، وباقي المدن والقرى الفلسطيني.٥

العودة ممكنة :

سؤال يطرح دائماً: هل يحق للاجئين العودة إلى ديارهم،وهل يمكنهم ذلك؟

الجواب نعم : إن حق العودة مقدس وقانوني وممكن، هو مقدس لأنه في وجدان كل فلسطيني شيخاً أم طفلاً رغم مرور أكثر من نصف قرن لا يزال حق العودة هو الشعلة التي يضيء ظلام الحياة التي يعيشونها ، إن حق العودة ممكن لأنه رغم تدفق اليهود المهاجرين على إسرائيل لا تزال معظم الأراضي الفلسطينية خالية أو بها غالبية من الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم هذا ما أثبتته الدراسات الديموغرافية المبنية على الإحصاءات الاسرائيلية ، كما أنه لا توجد عقبات فنية أو لوجستية أو حتى اقتصادية تمنع العودة، ولدينا وثائق كاملة عن عدد اللاجئين وأسمائهم وقراهم الأصلية وأماكن تواجدهم في المخيمات والبلاد المختلفة، كما أن لدينا سجلات كاملة وخرائط للأراضي الفلسطينية وأملاك اللاجئين، ولذلك ليس لدينا مشكلة كبيرة في معرفة من هو اللاجئ؟ وأين هو؟ ما هي أملاكه في غالبية الحالات..

إذن ما هي العقبة في تنفيذ حق العودة

العقبة هي أن (إسرائيل) دولة عنصرية تنفذ مبدأ التنظيف العرقي بالاستيلاء على الأرض وطرد أهلها ومحو وجودهم، وكل مؤسساتها تعمل بموجب قوانينها العنصرية ولم نستطع العودة حتى

الآن لأن أمريكا وبعض الدول الأوروبية تقف إلى جانب (إسرائيل) وتدعمها بالسلاح والمال وتنقض جميع قرارات مجلس الأمن التي تجبر (إسرائيل) على احترام القانون الدولي.

وبناءً على ذلك لو تصورنا عودة لاجئي لبنان إلى الجليل لما تأثرت كثافة اليهود في الوسط بأكثر من ١%، ولو عاد لاجئو غزة إلى ديارهم في الجنوب لما تأثرت كثافة اليهود في الوسط بأكثر من ٥% بل إنه من المفارقات المؤلمة أن مجموع لاجئي غزة ولبنان هو نفسه عدد المهاجرين الروس الذين استوعبتهم "إسرائيل"بسهولة في التسعينات، ومما يؤسف له أن كثيراً من المسؤولين لا يدركون أنه بالامكان عودة اللاجئين إلى ديارهم في إسرائيل حسب ما أكدته الدراسات الديموغرافية الجادة، وهم يقبلون بسهولة الخرافة "الإسرائيلية" أن المكان مزدحم وأن حدود الملكية قد زالت وهذا خلط في القول وادعاء مغرض لا يمكن أن يصمد أمام البحث الجاد فلدينا اليوم مئات من الخرائط البريطانية التي تبين حدود الأراضي العربية ومساحتها في كل القرى والمدن ولدينا في سجلات الأمم المتحدة حوالي نصف مليون سجل يبين ملكية كل فرد ومساحتها ومكانها والتقنية الحديثة باستعمال الحاسوب والأقمار الصناعية تستطيع إرجاع كل متر الى أصله٦

ليس علينا أن نثبت أنه يوجد متسع في المكان لعودة اللاجئين إلى بيوتهم ولا أن نثبت ونحدد مكان البيت والأرض ، فحق الإنسان في العودة إلى أرضه وبيته هي حقوق أساسية حسب الميثاق العالمي لحقوق الإنسان لا يسقط بالتقادم ولا بالاحتلال أو فرض سيادة أجنبية .ولا يعقل أن يفرض على صاحب البيت إثبات حقه أمام الغازي والأجنبي أو المهاجر اليهودي الذي يصل من أي بقعة من بقاع الأرض ليسكن هذا البيت.

كثير من الغرب يقبلون الحجة "الإسرائيلية"بضرورة بقاء إسرائيل نقية من العرب وضرورة بقاء اليهود أغلبية مطلقة، هذا القول العنصري لا يعادله عنصرية إلا القول بأحقية جنوب إفريقيا في الحفاظ على الفصل العنصري (الابرتهايد) هذه حجة غير قانونية وغير أخلاقية ،إذ تبلغ نسبة اليهود من كل سكان فلسطين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ٥٥%والعرب ٤٥% وما هي إلا مسألة وقت حتى يتم التعادل بل يزيد لأن الزيادة الطبيعية السنوية بين الفلسطينيين تتجاوز ٣,٥% بكثير أحيانا، بينما تبلغ الزيادة الطبيعية لدى اليهود ١,٥% تضاف إليها الهجرة التي قد تضاعف هذه الزيادة أو أكثر كما حدث في التسعينات .لكن هذه الهجرة غير منتظمة والاعتماد على هذه الهجرة اليهودية أمر غير مضمون وسينضب يوماً ما،إذن فإن استمرار هذا الفصل العنصري المقيت هو غير قانوني وغير أخلاقي وغير عملي أيضا، وهكذا يجد اللاجئون اليوم أنفسهم في أسوأ حال منذ النكبة٧.

المحور الثاني:الإرهاب الصهيوني

ليس هناك أي اختلاف بين الأباء والأبناء في إسرائيل، على مختلف معتقداتهم الفكرية، إزاء مسألة الترحيل، وتتروح مواقفهم جميعاً من الترحيل بين من يرى أن ضميره مرتاح، والجار البعيد خير من

العدو القريب٨ كما يرى كتسنلسون"، وبين من لا "يؤمن بالترحيل الفردي بل بترحيل قرى بكاملها٩مثل "روبين"، و "سركين" الذي يعود إلى الشعار إياه بقوله: "إن على فلسطين ذات العدد القليل من السكان أن تصبح فارغة من أجل اليهود١٠.

وراحت الميليشيات الصهيونية شتيرن والهاغانا تنفذ خطة هجومية شاملة ليس فقط للسيطرة على ما حدده قرار التقسيم للدولة اليهودية وهو ٥٦.٤٧ % من مساحة أراضي فلسطين بل لتوسيع هذه الحدود أيضاً، متَّبِعة الخطة (د) أو حدوة الحصان التي وضعها الضابط الصهيوني ايدن عام ١٩٤٤ أسسها ليتم تنفيذ بنودها عام ١٩٤٨والتي تعتمد على توصيل المناطق اليهودية وربطها ببعضها عن طريق تدمير القرى العربية واحتلالها وطرد سكانها من خلال محاصرة هذه القرى من ثلاثة جوانب، وإطلاق النيران الكثيفة عليها ليلاً والناس نيام دون سابق إنذار؛ وهو ما كان يلقي الرعب والهلع في قلوب الأهالي الذين كانوا يتركون كل عزيز ونفيس بعد أن تحصد النيران أعداداً كثيرة منهم لينطلقوا تائهين مشردين بين جريح ومريض وعاجز. وحين كانوا يحاولون العودة بعد هدوء القصف كانت القوات الصهيونية تنتظرهم بالمرصاد؛ ليحصدوهم تحت نيران بنادقهم وأسلحتهم التي كانت تحصد كل من تسوِّل له نفسه العودة إلى أرضه، كما كان قانون (مصادرة الأرض ساعة الطوارئ) الذي استنته العصابات الصهيونية أثناء حرب عام ١٩٤٨م يمنعهم من العودة١١.

هل ترك أصحاب الأرض بلادهم بإرادتهم الحرة؟ لقد تحدثت القصة الإسرائيلية التاريخية التي جرى تلفيقها عن «انتقالٍ طوعي» جماعي أقدم عليه مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين قرروا أن يهجروا بيوتهم وقراهم مؤقتاً من أجل أن يفسحوا الطريق أمام الجيوش العربية الآتية لتدمير الدولة اليهودية الوليدة١٢). ويكرر شمعون بيريز أن: «الفلسطينيين هربوا من قراهم ومدنهم في سنة ١٩٤٨م بأوامر من قادتهم»١٣). وتدعي السلطات الإسرائيلية والحركة الصهيونية في الدعاية الرسمية وفي المحافل الدولية أن العرب هم الذين هربوا من البلاد، وكانت البلاد فارغة. وادَّعى الإسرائيليون والصهاينة أن ما حدث سنة ١٩٤٨م، هو أن الزعماء العرب طلبوا من الفلسطينيين مغادرة قراهم ومدنَهم مؤقتاً؛ ريثما تقوم الجيوش العربية بالقضاء على الدولة اليهودية الوليدة؛ فاستجاب عدد كبير من الفلسطينيين لهذا الطلب، وخرجوا بمحض إراداتهم، ظانين أنهم سيعودون إلى بيوتهم بعد فترة وجيزة، ولكن الجيوش العربية فشلت في مهمتها، فطالت فترة الانتظار حتى أصبح الفلسطينيون لاجئين.

استطاعت العصابات الصهيونية الاستيلاء على فلسطين عبر طريقتين رئيسيتين أولاهما الحرب العسكرية المؤيدة بالدعم الغربي والأوروبي لما يربط الأولى من علاقة تعاقدية نفعية بالثانية١٤)، فكانت حرب ١٩٤٨ عملية عسكرية كبرى لنهب الأرض الفلسطينية وطرد أصحابها الأصليين وتمكنت العصابات من احتلال أكثر من ٧٧ % من أرض فلسطين وتدمير معظم القرى الفلسطينية

التي وقعت تحت سيطرته ، وتهجير أغلب أهلها. وبلغت القرى المدمرة ٤٧٨ قرية من أصل ٥٨٥ قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة١٥).

أما ثانيتهما فكانت بواسطة التحايل على الأنظمة والقوانين فقد اعتبرت حكومة الكيان الصهيوني نفسها وريثاً لحكومة الانتداب البريطاني التي ورثت بدورها الحكم العثماني إلا أنها تجاوزتهما من حيث امتلاك الأراضي عندما أدخلت فيما أسمته أراضي الدولة كل ما كان يعرف سابقاً باسم (الأميري) و(الموات) و(المشاع) وحتى الأراضي التي تركها أصحابها في الحرب سواء في الريف أم في المدن ووظفت مؤسساتها التشريعية في ترسيخ عملية تهويد الأرض الفلسطينية التي كانت هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني١٦)، فأعلنت إقامة مجلس الدولة المؤقت الذي ألغى جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود وامتلاكهم للأراضي الفلسطينية١٧)، ووضع نظام القانون والإدارة الذي نقل إلى حكومة الاحتلال صلاحيات حكومة الانتداب البريطانية وكذلك ألغى أنظمة نقل ملكية الأراضي لعام ١٩٤٠ بأثر رجعي لإضفاء الشرعية القانونية على جميع مشتريات اليهود التي تمت في مناطق كانت محظورة بموجب تلك الأنظمة ،وعين قيماً على الأملاك العربية المتروكة وفق قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨ الذي أعطى للحكومة الحق في نزع ملكية ومصادرة أية ممتلكات منقولة وغير منقولة في أية منطقة متروكة. ولتعزيز هذا القانون وسد الثغرات القانونية أقر الكنيست قانون أملاك الغائبين في عام ١٩٥٠، الذي استهدف أساساً أراضي من وصفهم القانون بالغائبين١٨)، فاستطاع بموجبه اليهود من الاستيلاء على منازل الغائبين وحوانيتهم وأموالهم ومشاغلهم ومخازنهم وحتى على أثاث بيوتهم١٩).

في عام ١٩٤٧م تم الإعلان عن الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين ، حيث أقرت المنظمة الدولية قرار التقسيم ١٨١ وبموجبه أصبح لليهود حق شرعي معترف به دولياً بإنشاء وطن قومي لليهود على جزء من فلسطين قدر في بداية الأمر ب ٥٤% من مساحة فلسطين ، لكنه لم يقف عند ذلك الحد بل تعداه إلى ما مساحته ٧٦% بعد حرب ١٩٤٨ تلك الحرب التي حملت للفلسطينيين جرحاً دائماً في صدورهم جرح نكبه عام ١٩٤٨ ، عندما طردت القوات الإسرائيلية أهالي ٥٣١ مدينة وقرية من ديارهم ، خرج منها حوالي مليون لاجئ إلى أماكن اللجوء في ما تبقى من فلسطين والدول العربية المجاورة٢٠)، حملوا معهم ذكريات موجعة عن فقدان الأرض والبيت والمزرعة وكذلك عن قسوة التشريد ، حيث أصبحت مخزناً للذاكرة الجماعية للفلسطينيين تدعمها السير الذاتية وكتب الجغرافيا والتاريخ التي تعيد ذكريات تركيبة المجتمع الفلسطيني ، ذكريات الوطن الذي حرموا منه بكل ما يحمله الشوق والخيال والحسرة والإصرار على العودة ، وفي الوقت نفسه لم يكن يعرف أولئك المشردون أن مصيرهم هذا سيمتد إلى زمن طويل ، ولم يكن يعرف أولئك ماذا يدور خلف الستار الذي أقامته إسرائيل لنفسها من القوة العسكرية ، بدأ اليهود يعملون ليل نهار ليكونوا دولتهم وليرسوا قواعد المؤسسات فكانوا جنوداً في الليل مزارعين

في النهار ، بعكس العرب الضائعين الذين لا يعرفون عن جهل أو تجاهل ماذا حدث للوطن الضائع ، ماذا حدث لمئات المدن والقرى .

خرج الناس وفي قلوبهم نكبة النفس ، وتركوا خلفهم نكبة المكان ، حياة ، ومجتمع وتاريخ انتزعت منه كل شئ وبقيت ذكريات في مكان آخر .

ولكن من يقف أمام هذا كله ، بالطبع الجيش البريطاني الذي الزمه صك الانتداب لحماية الأهالي ورعايتهم إلى أن تقوم دولتهم في فلسطين ، لكن هذا الجيش حزم حقائبه وبدأ في الانسحاب من فلسطين لكي ينتهي منه في ١٩٤٨/٥/١٥ ، لم يتحرك هذا الجيش عندما استغاث به الأهالي أثناء مذبحة دير ياسين التي حدثت على بعد ٥ كم من مكتب المندوب السامي البريطاني٢١) .

أما من حيث الاستيطان فقد أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية حول الخط الذي حدده قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وخلال الفترة الممتدة حتى عدوان حزيران ١٩٦٧ والتوسع الإسرائيلي الجديد أقامت الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيطان المختلفة ٥٨٧ مستوطنة أخرى تركزت كلها في المناطق الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل بالقوة زيادة على حدود قرار التقسيم لضمان تهويد هذه المناطق وتم إسكان حوالي ١٨٠ ألف مستوطن فيها وقد جاء ذلك تنفيذا لتعليمات بن غوريون أن حدود إسرائيل هي حيث يشعر جنودها أنهم في مأمن٢٢).

ففي عشية إنشاء دولة إسرائيل كان هناك ٦٠٠.٠٠٠ يهودي في فلسطين من مجموع السكان البالغ قدرة مليون وربع مليون نسمة وهنا بدأ الاجتثاث المنظم للفلسطينيين .

ويبدأ مسلسل الاستيلاء على الأرض بطرق شتى ، استولت المستعمرات على الأرض الزراعية القريبة منها قبل أن تبدأ الحكومة في سلسلة من القوانين التي تحلل ذلك ، وقد كان هذا بعد الحرب التي فرضت على شعب ضعيف مثل الشعب الفلسطيني ، وانتهت تلك الحرب بضم أراض أخرى على المساحة التي قررتها عصبة الأمم من ٥٤% إلى ٧٦% من مساحة فلسطين

في شباط سنة ١٩٤٨ قبل شهرين من بداية الغزو الصهيوني قال بن غوريون لقادة الصندوق القومي اليهودي الذي يستولي على الأراضي " الحرب التي ستعطينا الأرض ...انسوا مقولة هذه لنا وهذه ليست لنا (أرض عربية) هذه كلها تعبيرات السلام ، في الحرب تسقط هذه المعاني ، وفي النقب لن نشتري أرضاً" ، سنحتلها لا تنسوا أننا سنكون في حالة حرب ."

في نهاية آذار سنة ١٩٤٨ قبل أن يبدأ الغزو الصهيوني تمكن اليهود من طرد ٥٠,٠٠٠ لاجئ من ديارهم واقترفوا مذبحة في سعسع قتل فيها ستون شخصاً٢٣) .

لقد حسمت المعركة لصالح إسرائيل في هذا الوقت المبكر وطردت أكثر من نصف اللاجئين قبل دخول القوات العربية المنقذة .

بعد خروج الإنجليز وانتصار إسرائيل في الجولة الأولى على العرب وشعورها بالقوة ، أصبح منع عودة اللاجئين هدفاً سياسياً معلناً منذ حزيران ١٩٤٨ اتخذته إسرائيل في مراسلاتها الدبلوماسية خصوصاً عندما رأى الوسيط الدولي الكونت برنادوت بنفسه هول مأساة اللاجئين وأصر على عودتهم . أما الطريقة الأخرى التي اتبعتها إسرائيل فهي الإسراع بإحضار مهاجرين يهود وتوطينهم في القرى العربية المهجر أصحابها٢٤)

اعترافات المؤرخين اليهود بانتهابهم لفلسطين:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أشد قضايا الصراع تعقيدًا بين العرب والاحتلال الصهيوني، ولأن قضية عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم وفق قرارات الأمم المتحدة ستحيل الحلم الإسرائيلي إلى كابوس مرعب فقد دأبت الآلة الإعلامية لهذا الاحتلال على تصوير القضية على أنها مجرد هجرة طوعية قام بها الفلسطينيون تحت ضغوط من بني جلدتهم من الجيوش العربية التي دخلت فلسطين وطالبت أهلها بالخروج من بعض المناطق لأنها ستصبح ساحات حرب. فهل خرج الفلسطينيون من ديارهم؟ أم أنهم أُخرجوا منها؟

تعالوا بنا نرجع إلى عام ١٩٤٧م حين صدر قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، فعلى أقصى التقديرات كان اليهود الذين يعيشون في فلسطين لا يزيدون عن (٦٥٠.٠٠٠)، ولا يملكون أكثر من ٧% من مساحة أرض فلسطين.

لقد كوَّن هؤلاء اليهود منظمات مسلحة بدأت عمليًا عمليات تهجير الفلسطينيين بمجرد صدور قرار التقسيم من خلال عمليات تخريبية وهجمات مسلحة على المدن والقرى التي يسكنها العرب (وكان ذلك بمساعدة القوات البريطانية)،وإن كانت موجات التهجير الكبرى قد كانت أثناء وبعد حرب ١٩٤٨.

لقد دأب مؤرخو الدولة العبرية الأوائل على ترديد ادعاءات زائفة حول أسباب هجرة الفلسطينيين يمكن إيجازها في نقطتين:

تنفيذ السكان الفلسطينيين الأوامر الصادرة إليهم من القادة العرب.

انتشار حالة من الرعب بين السكان العرب نتيجة مبالغات وسائل الإعلام العربية في وصف الأعمال العسكرية الصهيونية.ظلت هذه النغمة تتردد في كتابات الصهاينة وكلماتهم حتى جاء بني موريس فحاول إعادة قراءة أحداث ١٩٤٨م معتمدًا على الوثائق العبرية والمناهج العلمية في التحليل. توصل بني موريس من خلال دراسته لأحداث اللد والرملة (١٢ – ١٣ يوليو ١٩٤٨م) إلى عدة نتائج كان أهمها:

١- قيام الصهاينة باستخدام أساليب متنوعة لحمل الفلسطينيين على الرحيل ومنها:

· نشر الرعب في نفوس المدنيين:"تسريب أخبار المجازر" :وصف (أيجال ألون) القائد العسكري لمنظمة بالماخ هذا الأسلوب: "هو أن يهمس اليهودي في أذن صديقه العربي بأن هناك قوات يهودية كثيرة ستأتي، لذا من الأفضل الرحيل قبل فوات الأوان وقبل وصول القوات اليهودية". ونتيجة لذلك يقول (ألون):" أصبحت مناطق واسعة نظيفة من العرب"(٢٥).

كما عمل الاحتلال على إيصال أخبار المجازر الجماعية وما رافقها من قتل وهدم واغتصاب المدنيينالفلسطينيين؛ بهدف بث الرعب في نفوسهم ليقوموا بإخلاء مدنهم وقراهم. ففي مدينة القدس قامت مجموعة من (الأرغون) ببث إنذارات للسكان العرب جاء فيها: " إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل مصير دير ياسين..انج بنفسك، فإن الطريق إلى أريحا مفتوح.."(٢٦).

· القصف الجوي والبري للسكان.

· ذبح قرابة الـ٣٠٠ شخص من سكان اللد بعد دخول القوات الصهيونية وارتكاب مجازر أخرى ونشر أنباء هذه المجازر لإرهاب السكان وحملهم على الرحيل.

٢- الحصول على وثائق صهيونية تؤكد قيام الصهاينة بإرغام ما يتراوح بين (٥٠.٠٠٠ ، ٧٠.٠٠٠) ألف نسمة على الرحيل من المدينتين، وكان ذلك بأوامر مباشرة من رئيس الوزراء وزير الدفاع ديفيد بن جوريون٢٧).

قبل خمسة عشر عاما أصدر ميرون بنفنستي كتاباً بعنوان (المكان المقدس) وفيه يبدأ الكاتب بسرد وقائع النزوح منذ قرار التقسيم الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة يهودية على ٥٤%من مساحة فلسطين لمن يملكون٥% فقط منها ونصف سكانها عربا ودولة عربية على مساحة ٤٦% لمن يملكون ٩٥% منها ولا يوجد بين سكانها يهوداً، هذا الظلم الفادح قابله العرب بالاحتجاجات والتظاهرات وقابله اليهود الذين كانوا يستعدون لهذا اليوم من زمن ، بنسف البيوت العربية في (أبو كبير ودير أيوب) واقترفوا أول جريمة في الخصاص وأجلوا أهالي قرية عزون كل هذا في أول شهر بعد التقسيم ولم ينقض عام ١٩٤٧ بعد.

يقول المؤلف: إن هذا كان بداية نشوء (مبدأ الردع) أو الانتقام في السياسة الإسرائيلية الذي استعملته إسرائيل لترويع الأهالي وتدمير القرى خصوصاً في الخمسينات عندما اقترف ارئيل شارون مذابح قبية والبريج والعزازمة ،لم يكن هذا المبدأ نتيجة عارضة للصراع كما يذكر المؤلف أن نظرية الصهيونية كانت وما زالت تقوم على أساس الاستيلاء على الأرض وقتل السكان وطردهم أو التخلص منهم بأية طريقة،وحيث إن عدد العرب كبير وإمكاناتهم الإستراتيجية كبيرة ترى إسرائيل أنه يجب ألا تتاح لهم فرصة الاستفادة من هذه الميزات أو تقوية روحهم المعنوية بإمكانية استعمالها ولذلك تضرب إسرائيل أماكن صغيرة بقوة كبيرة في وقت ومكان تختاره لتعطي المثل على قوتها التي لا تقهر٢٨).

في نهاية آذار ١٩٤٨ وقبل أن يبدأ الغزو الإسرائيلي تمكن اليهود من طرد ٥٠,٠٠٠ لاحيء من ديارهم واقترفوا مذبحة في سعسع قتل فيها ستون شخصاً وبعد ذلك مباشرة في أوائل نيسان ١٩٤٨ نفض بن غور يون الغبار عن خطته لغزو فلسطين التي أعدها قبل ٤ سنوات ومرت بأربعة تعديلات كان آخرها الخطة (د) التي ذكرناها و التي كانت تهدف إلى احتلال أكبر عدد ممكن من القرى العربية وطرد سكانها بغية إقامة المستعمرات الصهيونية٢٩). بسبب المجازر وأعمال الإرهاب التي مارسوها عام ١٩٤٨م ضد الفلسطينيين غادر فلسطين نحو ٧٨٠ ألف عربي مهجرين من بيوتهم خلال العام ١٩٤٨م وحده٣٠)، أما الأسس الرئيسة للخطة فكانت تقضي بتوسيع حدود الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم ونسف وحرق وتدمير القرى العربية وطرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود٣١) ، كانت هذه الخطة من أبرز الخطط التي اعتمدت على أسلوب العنف في طرد الفلسطينيين من ديارهم٣٢) ، وكان قائد الهاجاناه قد أصدر في ١٩٤٨/٤/٨م أمرا بطرد العرب الذين يسكنون على محاور الطرق المؤدية للمستعمرات حسب الخطة "د" وأصدر أوامره لجيش قوامه ٦٥,٠٠٠ جندي صهيوني مدرب بتدمير القرى وطرد السكان إلى خارج فلسطين والقضاء على أية مقاومة مسلحة والإبقاء على قوات في القرى المحتلة لمنع عودة أهلها علماً إن الخطة حددت بالتفصيل القرى التي ستحتل في كل منطقة ومراكز الشرطة والمؤسسات العامة والمواصلات وغيرها٣٣). وقد نفذ الصهاينة حسب الخطة من ١-١٥/٤/١٩٤٨ ثلاث عشرة عملية ، ثمان منها خارج حدود التقسيم اليهودية : أي في المكان المخصص للفلسطينيين٣٤)

كان أمام بن غوريون ٣٦ يوماً قبل انتهاء الانتداب ورحيل الإنجليز الذين لم يقفوا في طريقه على أية حال، كان عليه في هذه الفترة الاستيلاء على كل الأراضي العربية الواقعة بين المستعمرات لتوسيع الرقعة اليهودية وتواصلها وعليه فتح ممر بين القدس وتل أبيب ، التي كانت منطقة دولية حسب مشروع التقسيم وتدمير كل القرى في هذه المناطق وطرد جميع الأهالي من ديارهم لجعلها خالية من العرب ولإعاقة تقدم القوات العربية فعلياً ومعنوياً٣٥). نجح بن غوريون في تنفيذ خطته نجاحاً باهراً رغم تعثره في الاستيلاء على كامل مدينة القدس ودمر كثيراً من القرى العربية وتوج ذلك بمذبحة دير ياسين التي كانت على مسمع ومرأى من القوات البريطانية (دير ياسين لم تبعد عن مكتب المندوب السامي البريطاني سوى ٥ كم)٣٦) ويذكر الكاتب أن أهالي دير ياسين الناجين منهم قد حضروا إلى مدينة القدس بعد المذبحة بملابسهم الرثة وحالهم البائسة في شاحنات تطوف بهم شوارع المدينة ليتفرج عليهم اليهود ، ويستطرد الكاتب بالقول بأنه قد شاهد المنظر بنفسه عندما كان فتى يافعاً، ولم يثر ذلك المنظر في نفسه من تعليق إلا وصفه بأنه منظر مقرف٣٧)

لقد كان بن غوريون واعياً لحساب التاريخ المكتوب ويعلم تماماً أن عملية التطهير وطرد السكان وصمة في التاريخ الإنساني وليس اليهودي فقط ، يذكر المؤلف حوادث عديدة لم يسجل فيها بن غوريون أوامر مكتوبة بل كان يجهر في السجلات بعكس ما ينوي وكان يعطي الأمر الحقيقي

بإشارة من يده أو نظرة من عينيه والسكوت، ولم ينسب لنفسه عملاً إجراميا بل كان يحيل عمليات الطرد وإجلاء السكان وكافة العمليات التطهيرية إلى أوامر غير مباشرة إلى ضباط الجيش،ويحيل عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية واستيطانها إلى لجان من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية لعمل اللازم بإشارة في يده إذ أصدر أمره إلى رابين بإجلاء أهالي اللد والرملة بعد احتلالهما، وهكذا خرجت قافلة إنسانية من ستين ألفا في عز الصيف اللاهب في رمضان / تموز ١٩٤٨ ومن كان يتوقف لشرب الماء يطلق عليه النار فتساقط المتاع على جانبي الطريق ثم تساقط الأطفال ثم الشيوخ، هذه الجريمة بقيت ولا تزال محفورة في صدور المشردين من الفلسطينيين٣٨).

في شباط ١٩٤٨ أي قبل شهرين من بداية الغزو الإسرائيلي قال بن غور يون لقادة الصندوق القومي اليهودي الذي يستولي على الأراضي (الحرب ستعطينا الأرض ... انسوا مقولة هذه لنا وهذه ليست لنا ... "ارض عربية" هذه كلها تعبيرات السلام ، في الحرب تسقط هذه المعاني وفي النقب لن نشتري أرضا سنحتلها لا تنسوا أننا سنكون في حالة حرب تدور حول كل بيت وكل قطعة أرض وكل كيلومتر ٣٩).

لقد كانت حربه حرباً تدميرية لم يتردد في اقتراف أي عمل يؤدي إلى تدمير المجتمع الفلسطيني تدميراً كاملاً كشرط ضروري لإنشاء دولة إسرائيل على أنقاضه واستيطان المهاجرين اليهود في بيوت اللاجئين وعلى أرضهم٤٠) .

يصف المؤلف المذكور في سرد تفصيلي يخلوا من المبالغة والتعاطف كيف أن اليهودية أجلت أهالي ٦٠ قرية في الجليل الشرقي قبل نهاية أيار؛ لتربط المستعمرات اليهودية بنهر الأردن وبحيرة طبريا، ولتكون جموع اللاجئين المطرودة سداً في وجه القوات السورية والعراقية التي ستتقدم نحو فلسطين٤١).

عندما سقطت صفد في أيار سقطت حولها قرى كثيرة وطرد أهلها بمن فيهم هؤلاء الذين وقعوا معهم اتفاقية بالمسالمة(مثل قرى الجاعونة وقيطية والخصاص) وبدأ وا على الفور بحصاد ١٥ ألف دونم من الأراضي العربية واستوطن اليهود القرى العربية والحرب قائمة .

يوسف فايتز يقول عن هذه المرحلة لقد رأيت هذه البيوت الخالية خير مكان لاستقبال إخوتي اليهود الذين تشردوا من جيل إلى جيل تلك البيوت التي طرد أهلها وأصحابها بقوة السلاح في جنح الظلام ، وكانت أول مظاهر النصر تدافع اليهود الجنوني لنهب البيوت العربية٤٢).

يقول الكاتب الشهير موشي سيملانسكي " لقد أخذتهم حمى النهب أفرادا وجماعات رجالاً ونساء وأطفالا انقضوا يحملون كل شيء الأبواب الشبابيك الملابس والبلاط ...الخ" ويستطرد الكاتب سيملانسكي يقول " دخلوا البيوت الجميلة وحملوا منها ما يستطيعون من أثاث ومتاع وأدوات منزلية وفكوا ما يمكن فكه حتى الأنابيب والمضخات في بيارات البرتقال ، وساقوا الأغنام والماشية

أمامهم على أن اكبر غنيمة لهم هي مدينتا اللد والرملة بعد إجلاء سكانهما حمل منها الجيش الإسرائيلي حمولة ١٨٠٠ شاحنة وانضم إلى موكب الناهبين قائد الكتيبة الخامسة بكل قواته إذ حول مساره إلى الرملة للمشاركة في النهب وذهب بن غور يون نفسه ليرصد هذه الثروات كما جاء في مذكراته في ٢٠ تموز، وفي القدس وزعت البيوت الحجرية الجميلة على قادة حزب الماباي وكبار قادة الجيش "٤٣)

جوهر الصراع:

يرجع المفهوم القائل بأن مشكلة اللاجئين هي جوهر الصراع إلى عمق وطول مدة المشكلة: "تشكل مشكلة اللاجئين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي القضية الوحيدة التي ظهرت عام ١٩٤٨، فهي أكثر المسائل تعقيدا وحاجة إلى الإصرار عليها بقوة". ولن يكون هناك سلام إذا لم يعود الشعب الفلسطيني المشرد، وإذا لم يحصل على حرية الاختيار أيضا كضمانة دولية للذين اختاروا العودة" من الناحية القانونية عمدت سلطات الاحتلال إلى سن القوانين التي تكرس الوضع القائم وتحرم أصحاب الحق الأصليين من حقوقهم، فأعلنت القوانين التي تبيح للدولة مصادرة أملاك المهجرين إذا لم يعودوا إليها خلال فترة محددة، وفي نفس الوقت لم يسمح الاحتلال بعودة هؤلاء المبعدين والمهجرين مما نتج عنه عمليا مصادرة كل هذه الأملاك وانتهابها"٤٤).

وفي دليل آخر على زيف ادعاء الاحتلال، نشر قسم الاستخبارات في الجيش الصهيوني في حزيران (١٩٨٤) مستنداً يحلل "أسباب خروج العرب من فلسطين"، وهي:

١. الاعتداء على المدن والقرى العربية، كان تأثيره من مجمل أسباب الهجرة ٥٥%.

٢. الأعمال الإرهابية وأبرزها المذابح، كان لها من التأثير ١٥%.

٣. الحرب النفسية، ولها من التأثير ٢%.

٤. تحذير السكان بإخلاء منازلهم، كان لها من التأثير ٥%.

٥. الخوف والشك في قدرات القوات العربية، وله من التأثير ١١%٤٥).

المتأمل في الموقف الإسرائيلي لن يجد العناء في الوصول إلى نتيجة واحدة وهي أن هناك ما يشبه الإجماع حول رفض "حق العودة" رفضاً مطلقاً؛ على اعتبار أن استخدام هذا الحق، يعني تدمير الدولة العبرية، وإلغاء هويتها وكيانها. ذلك أن مشروعية عودة اللاجئين، سيكون له كبير الأثر على التركيبة السكانية الإسرائيلية، عبر تلاقيهم مع إخوانهم في الداخل، والبالغ عددهم زهاء المليون، وكذلك تحالفهم مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين نسمة. كما اتسم الموقف الصهيوني من دفع تعويضات للفلسطينيين بنوع من التلكوء والتحفظ ، وكذلك سعى اليهود للربط بين هذه التعويضات –في حال دفعها–وبين دفع تعويضات لليهود الذين غادروا البلاد العربية إلى دولة الاحتلال.

وباستعراض ما طرحه الصهاينة نجد أنه يتلخص في الآتي:

. اعتبار العودة، قضية إنسانية وليست سياسية.

. ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في أماكن لجوئهم، عبر صندوق دولي، قد تساهم فيه إسرائيل.

. العمل على توطين اللاجئين حيث هم، عبر اتفاقات دولية٤٦)

المتأمل في الموقف الرسمي العربي يجد نوعا من التراجع عن الثوابت المعلنة سابقا فيما يتعلق بقضية اللاجئين، فبعد أن كان هناك إصرار واضح على ضرورة عودة هؤلاء اللاجئين وتعويضهم، نجد نوعا من التراجع لا تخطئه العين؛ ويكفي في هذا السياق متابعة التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر عن بعض القيادات الفلسطينية في هذا الإطار. غير أننا نركز في هذا المقال على التقصير العربي في دحض وهدم الدعاية الصهيونية الكاذبة، ونستطيع هنا ملاحظة بعض أوجه القصور التي يتمثل أهمها في:

- غياب أو ضعف دور وسائل الإعلام في إبراز القضية ونشرها وإيصالها إلى العالم.
- عدم العمل على فضح القوانين الصهيونية الجائرة التي حرمت هؤلاء المهجرين من أملاكهم اعتمادًا على قاعدة "أن ما بني على باطل فهو باطل" ونشر هذا المفهوم بكل الوسائل الإعلامية والقانونية على كافة المستويات.
- وجود بعض التحركات "المشبوهة" للالتفاف على قضية اللاجئين، وبروز تصريحات لبعض القيادات الفلسطينية فُهم منها الاستعداد للتنازل (من كافة المستويات) عن حق العودة والبحث عن حلول بديلة من قبيل التوطين والتعويض٤٧).

وقد أدى ذلك إلى استنتاج لدى الجانب الإسرائيلي والعربي الرسمي، والمجتمع الدولي، إلى أن حق العودة لا يتمتع بأولوية لدى الفلسطينيين، وأن لديهم الاستعداد للمساومة عليه، أو التنازل عنه .

إن التحريفات في مفهوم حق العودة ، وتفسيراته ، وأمام الصيغ المبهمة القابلة للتلاعب التي تعتمدها أحيانا القمم العربية خاصة القمة العربية الأخيرة ٢٩-٣-٢٠١٢ في بغداد ، نرى تكليف مجموعة من الحقوقيين البارزين ، والسياسيين النشطيين في مجال الدفاع عن حق العودة بصياغة نص قانوني وسياسي يحيط بمختلف جوانب قضية اللاجئين وحقهم في العودة ، ليكون هو النص المعتمد لمفهوم حق العودة لدى كل الهيئات الفلسطينية والعربية والدولية التي تتناول هذا الحق في أدبياتها وقراراتها ، ويتم تأكيد هذا النص سنويا في قرارات القمم العربية والإسلامية ، وكل الهيئات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية والمنبثقة عن القرار ١٩٤.

الخاتمة:

من خلال الدراسة تبين لنا النتائج الآتية:

١.إن المجازر التي ارتكبتها الميليشيات الإسرائيلية لم تحدث عفواً، إنما جاءت في إطار خطة متكاملة لترحيل الفلسطينيين إلى خارج ديارهم.

٢. عمليات الإجرام من قتل وترهيب كانت تقوم بها المليشيات بالتنسيق التام مع الهاجاناه وفي إطار خطة مدروسة ومحكمة.

٣.مهاجمة القرى والمدن العربية كانت مرسومة بحيث تؤدي حتماً إلى ترحيل الأهالي السكان الأصليين عن ديارهم وأرضهم.

٤. كان لدى اليهود المحاربين" جميعهم محاربون" خطة متقنة لحرب نفسية هدفها الترحيل.

٥.على صعيد الأرض اغتصب الصهاينة ٧٨%من أرض فلسطين التاريخية بعد أن كان قرار التقسيم قد أقر بإعطاء الصهاينة دولة على ٥٤% من الأرض .

٦. على صعيد السكان تم طرد الفلسطينيين من أرضهم واقتلاعهم من منازلهم وابتعادهم عن مصادر رزقهم؛ ليتحول حوالي مليون فلسطيني إلى لاجئين مشتتين في العالم ويحل محلهم أناس جلبوا من شتات العالم ليستوطنوا أرض فلسطين.

٧. على الصعيد السياسي بعد النكبة حرم الفلسطينيون من وجود إطار سياسيي لهم فقد سرقت الأرض وشرد السكان .

٨. من وجهة نظر الإسرائيليين:

أ- هناك رفض مطلق لحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم مبدئيا أو عملياً.

ب- الاعتراف بحق العودة يعني الإقرار بالمسؤولية عن نشوء المشكلة.

ج- إعادة اللاجئين إلى منازلهم يقوض نسيج المجتمع والشعب الإسرائيلي.

د- العودة تهدد الصبغة اليهودية للدولة ، خاصة بوجود ١٨%من سكان إسرائيل من العرب الفلسطينيين عام١٩٤٨.

هـ- مطلوب استبدال الاونروا بالدول المضيفة وتنشأة سلطة دولية لإعادة تأهيل وتحسين أوضاعهم، على اعتبار أن إسرائيل غير راضية عنها، ليس فقط بسبب صفتها الشاهد على مشكلة اللاجئين، وإنما لفشلها في تفكيك المشكلة من وجهة نظر الإسرائيليين .

فهرس الهوامش:

١. [١] حمّاد، باسم، لقد آن لليل أن ينجلي، ط١، د.م، كانون أول٢٠٠٨، ص ٧٩.

٢. [١] الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، ورقة عمل حول مفهوم اللجوء واللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، علىhttp://www.pcrp.org/esdarat09.html :التاليالموقع الالكتروني التالي

٣. [١] سامر عبده عقروق،منسق البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية نابلس – أب ٢٠٠٦
٤. [١] مركز بديل،حقائق ومعطيات نشرة إعلامية اليوم العالمي للاجئين ٢٠ يونيو ٢٠٠٩، ص٦
٥. [١] مجلة العودة مجلة فلسطينية شهرية – العدد الواحد و الخمسون – كانون أول (ديسمبر) ٢٠١١ م – محرم ١٤٣٣ هـ
٦. [١] الحوراني، عبدا لله، دراسة حول" حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية".
٧. [١] ابو عرفة،عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الجليل،١٩٨١،ص١٠
٨. [١] اسرائيل شاحاك/ "الترانسفير" الإبعاد الجماعي، تقديم د. محجوب عمر (دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٩٠) ص٢٦٨.
٩. [١] ، مصالحة، نور الدين،الترانسفير–طرد الفلسطينيين ١٩٤٨–١٩٨٢، ص٩٠.
١٠. [١] مصالحة، نور الدين، مصدر سابق ، ص١٥
١١. [١] هند أمين البد يري: فلسطين وأكذوبة بيع الأراضي، مرجع سابق.
١٢. [١] إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، ترجمه أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٧)، ص٤
١٣. [١] Shimon Peres, The New Middle East, With Arye Naor (London: Element Books, 1993), p. 198.
١٤. [١] الموسوعة اليهودية للمسيري ج ٧ ص ٣٢
١٥. [١] سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق. ص ٧٠.
١٦. [١] د.إلياس شوفاني ،تاريخ فلسطين السياسي،كانون ثاني،٢٠٠٨ ص ٢٣٧ – ٢٣٩.
١٧. [١] موسوعة اليهود واليهودية – الكتاب الأبيض ١٩٣٩.
١٨. [١] السهلي، نبيل، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر – أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال – حقائق ديمغرافية واقتصادية وسياسية ـــ دار صفحات للدراسات والنشر سورية –دمشق –الإصدار الأول ٢٠٠٩ – ص١٠
١٩. [١] الموسوعة الفلسطينية –دراسات القضية الفلسطينية – خالد عايد – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٩٠– ص ٥٦٤.
٢٠. [١] جريدة القدس ،القدس، ٢٠٠٠/١١/٦
٢١. [١] الموسوعة الفلسطينية المجلد الأول، ص٢٢٢

٢٢.[١] فلسطين،تاريخها و قضيتها،ص١٤١

٢٣.[١] الموسوعة الفلسطينية: ٥٩٨/١

٢٤.[١] الموسوعة الفلسطينية: ٥٩٨/١

٢٥.[١] جبارة، تيسير، النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين (١٩٤٩-١٨٩٧)، مجلة الهجرة القسريه، نابلس، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسريه، ع٣، حزيران ١٩٩٨، ص ٣٧.

٢٦.[١] زقوت، علا، الجذور التاريخية لكارثة اللجوء الفلسطيني، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الالكتروني التالي : http://www.airssforum.com/f128/t32003.html

٢٧.[١] فلسطين تاريخها وقضيتها،ص١٥٦

٢٨.[١] موريس، بيني، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين ،وثيقة اسرائيلية،دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان،ط١، سنة١٩٩٣

٢٩.[١] ابو ستة،سلمان،حق العودة للشعب الفلسطيني على ضوء تطورات التسوية السلمية ،محاضرة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية، القاهرة،١٩٩٦/١/٨م

٣٠.[١] الكيلاني،هيثم، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل،دار الشروق، القاهرة،١٩٩٧،ص٤٨

٣١.[١] ابو زهرة،إبراهيم،الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني(الترانسفير)رابطة الخريجين، الخليل،١٩٩٣،ص٥٧

٣٢.[١] محارب، عبد الحفيظ،هاغاناه، أتسل،ليحيي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة،ط١,١٩٨١،ص٣٧٤

٣٣.[١] صنبر، الياس، فلسطين١٩٤٨م:التغيب، ترجمة كامل جهاد،ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٧م،ص١٥٨

٣٤.[١] فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة،ط١، ٢٠٠٥،ص٢١٨

٣٥.[١] المصدر نفسه

٣٦.[١] ابو زهرة ،ص٥٩.

٣٧.[١] قهوجي، حبيب، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة،منشورات الطلائع،١٩٧٨،ص٨٩

٣٨.[١] جريدة القدس،٢٠٠٠/١١/٨

٣٩.[١] بيني، موريس ،مصدر سبق ذكره،

٤٠.[١] جريدة القدس،٦/١١/٢٠٠٠

٤١.[١] محارب،نفس المصدر السابق،ص٣٦٤

٤٢.[١] قنديل، عبد الحليم ، من مقال له بعنوان الأمن والعرب والحرب الاسرائيلية المقبلة ،نشر مجلة "الشاهد" القبرصية ،العدد٥٩-٦٠,١٩٩٠ ،ص٢٠

٤٣.[١] جندي مع العرب،مذكرات غلوب باشا،ترجمة حسن الصمدي،بيروت،دار الناشرين الجامعيين

٤٤.[١] محارب،نفس المصدر السابق،ص٣٦٤

٤٥.[١] واكيم، واكيم، الجذور التاريخية لكارثة التهجير، اللجنة النسائية لدعم حق العودة الفلسطيني، حزيران ٢٠٠٢، على

٤٦.HTTP://WOMENCSPRR.ORG/AR/ARTICLES/ARTICLE4.HTM : الموقعالالكتروني التالي

٤٧.[١] مصالحة، نور الدين،الترانسفير-طرد الفلسطينيين ١٩٤٨-١٩٨٢

٤٨.[١] ابو عرفة،عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الجليل،١٩٨١،ص١٠-نداقا،يوسف، خطط تبادل السكان لحل مشكلة ارض اسرائيل ، المجلد٢٤،العددان الاول والثاني ١٩٧٨،ص١٦٤-١٦٥

المصادر والمراجع:

ابو عرفة،عبد الرحمن، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،دار الجليل،١٩٨١.

ابو زهرة،إبراهيم،الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني(الترانسفير)رابطة الخريجين، الخليل،١٩٩٣،ص٥٧

ابو ستة،سلمان،حق العودة للشعب الفلسطيني على ضوء تطورات التسوية السلمية ،محاضرة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية، القاهرة،٨/١/١٩٩٦م

اسرائيل شاحاك/ "الترانسفير" الإبعاد الجماعي، تقديم د. محجوب عمر (دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)

إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، ترجمه أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٧)

الحوراني، عبدا لله، دراسة حول" حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية".

السهلي، نبيل، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر – أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال – حقائق ديمغرافية واقتصادية وسياسية — دار صفحات للدراسات والنشر سورية –دمشق –الإصدار الأول ٢٠٠٩

الكيلاني،هيثم، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل،دار الشروق، القاهرة،١٩٩٧

الموسوعة الفلسطينية –دراسات القضية الفلسطينية – خالد عايد – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٩٠

الموسوعة اليهودية للمسيري ج ٧

إلياس شوفاني، تاريخ فلسطين السياسي،كانون ثاني،٢٠٠٨

جبارة، تيسير، النشاط الصهيوني في طرد عرب فلسطين (١٩٤٩-١٨٩٧)، مجلة الهجرة القسريه، نابلس، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسريه، ع٣، حزيران ١٩٩٨.

جريدة القدس ،القدس، ٢٠٠٠/١١/٦، وايضا٢٠٠٠/١١/٨

جندي مع العرب،مذكرات غلوب باشا،ترجمة حسن الصمدي،بيروت،دار الناشرين الجامعيين

The Study Abstract

This study discusses the Palestinian refugees issue and Zionist allegations against them, specifically those colonial and Zionist plots which are accompanied by massacres and military expulsions which leads to ethnic cleansing, and was the result of an arose problem of Palestinian refugees who are still languishing in refugee camps and exile, many of the Israeli politicians and historians frequented on fake and flimsy allegations about Palestinian migration from their lands and homes, and still deny their right to return to their lands and homes in accordance of the United Nations issued resolution No. 194.